دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات

أ. مزياني نورالدين
جامعة سكيكدة

الملخص:
لقد أدّت ضخامة وقساوة حالات إفلاس العديد من الشركات العالمية (Enron, Worldcom,...) التي حدثت في العشرية الأخيرة، إلى حرص المستثمرين، والجهات الوصية، والأطراف الأخرى ذات المصالح في المنشأة على ضرورة إعادة بناء الثقة لديهم نحو منشآت الأعمال، من خلال تبني وتطبيق هذه الأخيرة مبادئ الحوكمة، وهو ماكان له نتائج على مفهوم و ممارسات التدقيق الداخلي بإعتبار هذا الأخير أحد أهم آليات تطبيق الحوكمة في المنشآت.
يهدف هذا البحث إلى تقديم الإطار النظري المشترك بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، ويبرز كيف يساهم التدقيق الداخلي من خلال مهامه وخدماته في التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتحقيق أهدافها.
الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، حوكمة الشركات، لجنة التدقيق، نظام المراقبة الداخلية، نظام إدارة المخاطر.

Résumé :
L'ampleur et la brutalité des cas de faillite de plusieurs sociétés internationales(Enron, Worldcom,...) enregistrés au courant de la dernière décennie ont amené les investisseurs , les tutelles concernées, et les autres parties prenantes de l'entreprise à exiger la restauration de la confiance envers les entreprises par l'adoption et l'application des principes de bonne gouvernance dans l'entreprise ; ce qui a eu des conséquences sur le concept et les pratiques de l'audit interne, étant donné que cette dernière constitue l'un des mécanismes d'application les plus importants de la bonne gouvernance dans l'entreprise.
Cette recherche vise à présenter le cadre théorique commun de l'audit interne et de la bonne gouvernance dans l'entreprise, mettant en relief comment l'audit interne contribue à travers ses missions et services à la bonne application des principes de bonne gouvernance et l'atteinte de ses objectifs.
Mots clés : audit interne, la bonne gouvernance de l'entreprise, comité d'audit, système de contrôle interne, système de management des risques.

مقدمة

هزت الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها الشركات والبنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ثقة المساهمين و المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين ، وأخذت قضية البحث عن سبل ووسائل لتحقيق الرقابة على أعمال تلك الشركات و البنوك تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الدولية، من أجل الحفاظ على حقوق المودعين و المساهمين و لضمان قيام المؤسسات المالية و الاقتصادية بدورها المنشود بعيدا عن الفساد المالي و الإداري، أطلق على تلك السبل والوسائل مفهوم "حوكمة الشركات" Corporate (governance). إن العولمة، بأبعادها المختلفة، قد أفرزت أوضاعا وأساليب

جديدة في عالم الأعمال، ولعل أهمها: انتشار عمليات الاستثمار في شراء أوراق مالية لشركات مقيدة في بورصات عالمية،
و فُقدان صفة "الملاك" لدى غالبية المساهمين وتصرفهم كمضاربين، لسعيهم إلى اقتناص فرص جني عوائد فروق الأسعار التي يخضع تحديدها لسلوك المضاربة، إضافة إلى سيطرة المديرين على الشركة و استغلالها لصالحهم بالدرجة الأولى، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معه. كل ذلك جعل هذا المفهوم (حوكمة الشركات) يأخذ النصيب الأكبر من الاهتمام العالمي، وأصبح تطبيق قواعده شعارا تتبناه منظمات الأعمال ووسيلة لتعزيز الاقتصاد في أي دولة ودليل وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين ومؤشرا على الالتزام بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة.
باعتبار مجلس الإدارة آلية نظامية (Disciplinaire)، يجب أن يحدد بكل وضوح ويسهر على احترام خطوط المسؤولية وطريقة تقديم النتائج في أجزاء المنشأة من أجل ضمان تكامل نظم المعلومات ونظم الإشراف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، ينبغي أن يتأكد من أن الإدارة العليا تقوم بمتابعة ملائمة وفعّالة. واحدة من وسائل تحقيق هذه الأهداف يتمثل في إنشاء وظيفة للتدقيق الداخلي يتم وضعها تحت المسؤولية المباشرة لمجلس الإدارة(أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه)، تزداد أهميتها بالقيمة التي تضيفها للمنشأة، من خلال تسيير تضارب المصالح والعمل على رفع الأداء بتدنية التكاليف والحفاظ على توازن نظام الحوكمة.

الإشكالية

ومن هنا يرد التساؤل الرئيسي التالي:
ما هو الدور الذي يضطلع به التدقيق الداخلي في سبيل الوصول إلى تطبيق جيد للحوكمة في المنشآت، وتحقيق أهدافها؟

أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال هذا المقال الوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم حوكمة الشركة وتوضيح قواعده ومبادئه؛
- حصر مختلف الآليات أو الأدوات المستعملة في تطبيق هذا المفهوم في منشآت الأعمال؛
- إبراز الاهتمام البالغ الذي يحظى به التدقيق الداخلي كأحد أهم آليات تطبيق الحوكمة في الشركات؛
- توضيح طبيعة الدور الذي يقوم به التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة في الشركات.

محاور البحث

ولتحقيق أهداف البحث بالإجابة على التساؤل المذكور آنفا، فإن خطة البحث تشتمل على المحاور الآتية:
أولا: حوكمة الشركات، المفهوم والمقوّمات؛
ثانيا: التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات؛

ثالثا: مساهمة التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات في ضوء نظرية الوكالة.

أولا: حوكمة الشركات* -المفهوم والمبادئ

تعتبر "حوكمة الشركات"(Corporate governance) مصطلح ذو أصل أمريكي ، ظهر في سنوات السبعينات، بعد الانهيارات و الكشف عن حالات التزوير والرشاوي التي تقدمها منظمات الأعمال الدولية، والتي تدخل العديد من جوانبها ضمن إجراءات الرقابة الداخلية[1]، جاء هذا المفهوم ليلبي متطلبات بيئة تنافسية تفرض الشفافية وتطلب المساءلة في أعمال الشركات الكبرى خوفا من حالات فساد إداري وغش وتلاعب تؤدي إلى انهيار محتمل لبعض هذه الشركات، مما يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي على صعيد بلد ما أو على الصعيد العالمي؛ وهذا ما يفسر الكم الهائل من الأبحاث والتقارير المنشورة والتي تعطي تصورات مختلفة لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، ويؤكد-في الوقت ذاته، على الافتقار إلى تعريف موّحد لهذا المفهوم. ويعود ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات. يمكننا الاقتصار على التعريفين الآتيين:

1- تعريف G.Charreaux (1997): "حوكمة الشركات تضم مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها دور في تحديد (أو ضبط) السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى، تلك الآليات التي تتحكم في المجال الذي هو تحت تصرفها [2]؛

2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (1999) OCDE: "حوكمة الشركات تؤطر مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس إدارتها وحملة الأسهم و غيرهم من أصحاب المصالح ، وهكذا فهي توفر الهيكل الذي من خلاله تُحدّد الأهداف و الوسائل التي تساعد في بلوغها و تشخيص معايير الأداء اللازم لقياس مدى إنجاز هذه الأهداف [3].

ومن خلال التعريفين السابقين، يمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم حوكمة الشركات، يشير إلى العملية التي بموجبها يتم تقدير، تنظيم، توجيه، تنسيق ومراقبة أعمال المنشأة بما يضمن الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة لتعزيز أدائها وضمان إستمراريتها. ولم يعد مفهوم حوكمة الشركات هو مجرد أنظمة وإجراءات تتبع في الشركات لحماية المساهمين وأصحاب المصالح فقط وفق النظرة التقليدية، التي تركز على العلاقة بين الإدارة والمساهمين ومختلف المتعاملين مع الشركة، بل غدت هنالك اليوم نظرة جديدة يجري بموجبها الربط -وبقوة- بين الحوكمة والأداء الناجح للشركة، ولذلك تم إضافة أهداف جديدة لحوكمة الشركات، منها:[4]

- الأداء الناجح والإنجاز الجيد لأهداف الشركة؛
- إدارة المخاطر المختلفة، ومنها مخاطر العمليات، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التكنولوجيا مخاطر مخالفة القوانين، ومخاطر الكوارث؛

- وضع إستراتيجية لأعمال الشركة من فريق واحد ومتابعتها ومراقبة نتائجها.

ومن أجل وضع نظام فعّال وسليم لحوكمة الشركات يسمح بتحقيق أهدافه وتعظيم المنافع المنتظرة منه، يجب أن يستند هذا النظام إلى مجموعة من المبادئ والقواعد أو المقوّمات التي تساعد في تحسين و تقييم الأطر القانونية و التنظيمية لموضوع حوكمة الشركات، بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية و المقترحات لأسواق الأوراق المالية و المستثمرين و الشركات و غيرها من الأطراف التي تلعب دورا في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات، وهي تعد أداة مفيدة لتحسينها لاسيما في الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات، كما أنها تهدف إلى تحسين أساليب حوكمة الشركات الأخرى سواء كانت عمومية أو خاصة. وفي هذا الإطار فقد وضعت العديد من المنظمات الدولية معايير وقواعد محددة لتطبيق حوكمة الشركات، ومن هذه المنظمات منظمة التعاون والتنمية الاتصادية[5] عام 1999 حيث تعد معاييرها أول مبادرة دولية في هذا الشأن، وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل[6]. وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير أو القواعد التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع هذه المعايير، ورغم ذلك فهي تتفق- عموما- على المبادئ والقواعد الكلية التالية:

1- القوانين والأنظمة: تتداخل عملية حوكمة الشركات بالعديد من القوانين مثل قوانين الشركات، وأسواق المال، والبنوك، والمحاسبة، والتدقيق، والمنافسة، والضرائب، والعمل والبيئة،...الخ. وأن وجود هذه القوانين والتشريعات يوّضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحق تعيين وعزل المدقق الخارجي، ويوضح كذلك حقوق المجتمع على منظمات الأعمال وواجباته اتجاهها. وهكذا فإن توفر مثل هذه البيئة القانونية والتنظيمية سيضمن حماية حقوق كل الأطراف ذات المصالح في منظمات الأعمال من أي ممارسات سلبية تضرّ بهم.

2- العدالة: ونعني بها الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح وعلى قدم المساواة ومن هذه الأطراف مصالح أقلية المساهمين. والعدالة تكون أيضا بمعاملة المساهمين سواء كانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أو خارجها أو سواء كانوا مواطنين يحملون جنسية المنشأة أو جنسيات أخرى سمح لهم القانون بالمساهمة والاستثمار فيها، والعدالة في توزيع المكاسب سواء كانت وظيفية أو أرباح عادية، أو غيرها من معطيات عمل المنشأة، وهذا كله سيعزز من سيادة القانون والأنظمة. وقد أكّدت منظمة التعاون التنمية الاقتصادية (OCDE) على ضرورة وضع نظم تمنع العاملين داخل المنشأة بما فيهم المدراء من الاستفادة من مناصبهم وعلى أعضاء مجلس الإدارة أن يفصحوا عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3- الاستقلالية: تعبر الاستقلالية عن الوضعية التي من خلالها يمكن تقليل أو إلغاء تضارب المصالح مثل هيمنة رئيس قوي للمنشأة أو مساهم كبير في مجلس الإدارة، ولن يكون ذلك إلا بتشكيل لجان مستقلة في المنشأة تمنع استعمال النفوذ للسيطرة أو التأثير على قرارات مجلس الإدارة. وقد أوصت لجنة Cadbury باستقلالية لجان التدقيق من خلال تشكيلها من أعضاءها غير تنفيذيين مستقلين عن الإدارة من أجل دعم قوة هذه اللجنة في محاسبة المدراء التنفيذيين[7]. كما يقتضي وجود الاستقلالية وجوب تعيين مدقق الحسابات وأن يقوم بعمله بكل موضوعية ونزاهة ودون الخضوع لأية تأثيرات أو ضغوطات، لأن المدقق عند تنفيذه لعمله يكون قاصدا العدل اتجاه جميع الفئات المستفيدة من تقريره. ولتوفير البيئة العملية لضمان استقلاليته لا بد من مراعاة المعايير المهنية والقوانين التي تنظم عملية تعيينه وعزله وتحديد أتعابه والأمور الأخرى ذات العلاقة[8]، ويتطلب تحقيق الاستقلالية أيضا وجود نشاط التدقيق الداخلي مستقل وموضوعي مرتبط تنظيميا بلجنة التدقيق و يعمل تحت إشرافها، وهي التي يجب أن تضمن نزاهته واستقلاليته.

4- الإفصاح والشفافية: وتعني توفير المعلومات الملائمة لغرض حماية المساهمين و المتعاملين مع المنشأة، وإعلام المجتمع بحقيقة ما هي عليه. والمنشآت "الشفافة" لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسئولين وأصحاب المصالح في المنشأة توفر قدراً واسعاً من المعلومات لهم. ولا شك أن الشفافية والإفصاح أهم دعائم الحوكمة، فمن خلالها تتحقق العدالة والنزاهة والثقة في إدارة المنشآت، وقد برزت أهميتها بعد تعاظم الدور الاقتصادي لأسواق المال، وبعد أن أصبحت التقارير المالية المنشورة مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. ويجب أن تحقق حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية وبشكل ملائم وفي الوقت المناسب، ويتضمن ذلك الإفصاح عن المكافآت المدفوعة للمدراء وعن كل ما يتعلق بنشاط المنشأة وأهدافها وأداءها المالي و التشغيلي والمواضيع المتعلقة بالعاملين. كما أن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح الخاصة بالهيكل الإداري والمالي ونظام شؤون الموظفين ولائحة سير عمل المنشأة جميعها موضوعات يجب توفيرها للعاملين في المنشأة وتدريبهم عليها وتعريفهم بها ضمن برنامج زمني متكرر، الأمر الذي يجعل شفافية الصلاحية والمسؤولية والمعلومة متاحة للجميع مما يؤدي إلى تطبيق أسلم للحوكمة المنشودة[9].

5- المساءلة: أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية، ويقوم بذلك الأطراف ذات المصالح بالمنشأة وهم حملة الأسهم والعاملين والمجتمع، وذلك بتوفير هيكل رقابي داخل المنشأة مثل مجلس الإدارة و لجنة التدقيق و وظيفة التدقيق الداخلي، التي ينبغي أن تقوم بدورها الرقابي بفعالية، في إطار الاستقلالية الكافية. كما أن تحقيق إستراتيجية المنشأة التي بنيت عليها أهدافها

يتطلب -أيضا- إخضاع الأطراف الآتية للمساءلة أمام أصحاب المصالح وهم: مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي[10].

6- المسؤولية: أي النظر إلى المنشأة كعون اقتصادي جيد، لها رسالة أخلاقية في المجتمع الذي هي جزء منه، ومن ثم فعلى المسئولين في المنشأة واجبات اتجاه الزبائن والعاملين في المنشأة بتحسين الخدمات المقدمة لهم، فضلا عن مسؤوليتهم اتجاه المساهمين بتعظيم عوائدهم، إضافة إلى المساهمة في حماية البيئة. وترتبط المسؤولية بالمساءلة من حيث القيام بالإجراءات التصحيحية أو المعاقبة على سوء الإدارة، حيث تساعد المسؤولية في تنفيذ عمليات المنشأة بشكل أفضل من خلال تعريف العاملين على الأعمال المطلوبة منهم ومحاسبتهم عليها، وهذا يتطلب وضوح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات ومراجعتها وتقييمها بصفة دائمة وربط ذلك مع نتائج العمل ومدى سيولة الاتصال داخل المنشأة.

ثانيا: **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات**

تسعى عملية حوكمة الشركات إلى إدارة العلاقات بين مختلف الأطراف ذات المصالح في المنشأة بتطبيق المبادئ المذكورة آنفا، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تمكن هذه الأطراف من رعاية مصالحها، يمكن التمييز بين نوعين من الآليات:

- الآليات الخارجية: وتشير إلى أن الرقابة والإشراف يتم تأمينه من أطراف خارجية عن المؤسسة، نجد من ذلك، القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة السوق المالي وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (مثل هيئة سوق المال) في إحكام الرقابة على الشركات، والمؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والتدقيق والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية،...إلخ. وترجع أهمية الآليات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، و تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص. على الرغم من أهمية الآليات الخارجية لنظام حوكمة الشركات، فإنها تبقى غير كافية لضمان جودة الحكم في منظمات الأعمال، وعليه يتطلب الأمر وجود آليات داخلية، ينتظر منها المساهمة بشكل فعّال وبقسط أكبر في إرساء قواعد الحوكمة داخل هذه المنظمات، وتحقيق أهدافها.
- الآليات الداخلية: تتمثل في جميع الترتيبات التي تتخذ داخل الشركة بقصد تقليل المخاطر إلى أدنى حد بضبط العلاقات بين المديرين، المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح الآخرين، وضمن هذا الإطار يمكننا أن نصنفها كالآتي:

1- مجلس الإدارة: يعد الناشطون في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. وفي هذا السياق يؤكد

تقرير لجنة Cadbury أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية وبمسؤولية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوّم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة[11]. ولكي تكون هذه المجالس فعّالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة صلاحياتها الخاصة بعيدا عن التدخلات في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.
ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها "لجنة التدقيق" (Le comité d'audit)، وتعد أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. تقوم هذه اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته والخاصة بالإشراف على إعداد القوائم المالية والتأكد من سلامة الإفصاح، و تقييم جودة واستقلالية كل من المدققين الخارجيين والداخليين والتنسيق بينهم، كما يكون لهذه اللجنة السلطة في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وتنصيب مسئول التدقيق الداخلي، وتتكون هذه الأخيرة من ثلاثة أعضاء على الأقل، جميعهم مستقلين عن إدارة الشركة ولديهم الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والتدقيق، كما يشترط عليهم عدم الحصول على مكافآت مقابل الخدمة في لجنة التدقيق[12].
لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات الدولية والمحلية المتخصصة، ومن الباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية. ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها .

لقد أخذ مفهوم لجنة التدقيق أهمية بالغة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة كما ذكرنا أعلاه؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanes-Oxley في جويلية 2002م ، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة التدقيق لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي[13]. ويؤكد T.Saada أن العديد من الدول الأخرى مثل بريطانيا، وفرنسا قد ظهر فيها مفهوم هذه اللجنة منذ سنوات عديدة، وتطور هذا المفهوم بعد صدور العديد من التوصيات والمقترحات لحل المشكلات التي تواجهها هذه اللجنة في الواقع العملي، و تم وضع إطار قانوني يلزم شركات المساهمة(خاصة تلك المدرجة في البورصة) بتشكيلها ويحدد كيفية ذلك،

ومن ذلك تقرير Cadbury في بريطانيا سنة 1992م ، وتقرير Viénot I سنة 1995م في فرنسا[14].

سبق وأن أشار الباحث إلى أن إحدى أهم مسؤوليات لجنة التدقيق هي التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة على أرض الواقع، كما إن وجود نظام رقابة داخلية يعد من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة. وعليه، فإن الدور الرئيسي للجنة التدقيق فيما يتصل بهذا النظام بالتحقق من كفايته، وفاعلية تنفيذه وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، والتي من شأنها تفعيل النظام وتطويره، بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح بكفاية عالية وتكلفة معقولة. وفي هذا السياق، يرى كل من المنيف والحميد أنه لا يوجد –من الناحتين النظرية والعملية- تحديد دقيق لوظائف لجنة التدقيق، فقد تنحصر في مهمة اختيار مدقق الحسابات، وتحديد نطاق عمله، وقد تمتد لتشمل التدخل في جميع المسائل المالية للشركة ابتداء من الحدث المالي إلى إصدار القوائم المالية، وقد تتعداها إلى تدقيق أداء إدارة الشركة وكذلك الإشراف على عمل التدقيق الداخلي[15]. وفي الواقع، لا يمكن حصر وظائف لجنة التدقيق في عدد معين ، فهي تتباين من منشأة إلى أخرى داخل المحيط الاقتصادي الواحد، بحسب الأهمية التي تعطى لهذه اللجنة، و طبيعة الاحتياجات لها. وعلى الرغم من عدم وجود قائمة واضحة وموّحدة تحدد وظائف لجان التدقيق إلا أن هناك وظائف أساسية سواء كانت تقليدية أو حديثة أصبحت تشكل صلب مهام هذه لجان في الكثير من الشركات في العالم، تتمثل هذه الوظائف فيما يأتي:

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي؛
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة ، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.

2- **التدقيق الداخلي:** لقد أوصت التقارير الصادرة عن هيئات ومراكز بحث بضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات، و ترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة إنشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات. ففي أواخر عام 2003 أقرت لجنة تبادل الأوراق المالية "SEC " (Security Exchange Committee في الولايات المتحدة الأمريكية لائحة بضوابط حوكمة

الشركات تضمنت طلباً بوجود نشاط تدقيق داخلي في الشركات المدرجة في بورصة نيويورك " NYSE " (New York Security Exchange) و ذلك لتحسين مستوى تطبيق الحوكمة في تلك الشركات[16].

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بالمساهمة في تطبيق قاعدة المساءلة في الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المنشآت وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. وعليه، فإن التدقيق الداخلي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير. وقد إعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة Cadbury على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير وضمان تحكم فعّال في تسيير المنشأة، ولتحقق هذه الوظيفة أهدافها، يجب أن تكون مستقلة وموضوعية وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها[17].

وفي هذا الاتجاه، فقد أدرك معهد المدققين الداخليين (IIA) في أواخر التسعينات أهمية وضرورة تطوير المبادئ التي تحكم مهنة التدقيق الداخلي وطبيعة المعارف والمهارات الضرورية لها، لتعزيز دور هذه المهنة في عملية حوكمة الشركات. ويمكن أن نلمس هذا التطوير في ثلاثة مستويات:

أ- إعادة تعريف التدقيق الداخلي: ففي نشرته الرسمية عام 1999، عرّف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي بأنه "نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مُصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة وحوكمة الشركات[18]. بموجب هذا المفهوم الحديث، فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين هما :

- خدمات التأكيد: هي فحص موضوعي للأدّلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة، مثال ذلك: العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظم المعلومات؛
- الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع العميل الذي تؤدى له، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها. ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات،...إلخ.

وبهذا يتضح مدى التطور في خدمات التدقيق الداخلي، حيث كانت تشمل – وفقاً للمفهوم القديم للتدقيق الداخلي- على وظيفتي الفحص والتقييم.

لقد أدّى هذا التوسع في خدمات التدقيق الداخلي إلى حدوث تطور في أهدافه، فبعدما كان أهم أهداف التدقيق الداخلي هو توفير رقابة داخلية فعّالة بتكلفة معقولة، أصبحت:[19]

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية المنشأة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الإستراتيجية؛
- تقييم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- تقييم و تحسين فاعلية الرقابة؛
- تقييم و تحسين فاعلية عمليات حوكمة الشركات.

ب- مراجعة شاملة لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي: يؤكد المهتمون بالأزمات المالية العالمية أن تطبيق حوكمة الشركات يعتبر الحل الأنسب لمعالجة هذه الأزمات والوقاية منها مستقبلا، بتفعيل دور آليات الحوكمة، ومن ذلك تطوير دور التدقيق الداخلي و الوظائف التي يؤديها، و يتم تسهيل تحقيق هذا الأمر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات. وهذا ما قام به معهد المدققين الداخليين "IIA" عام2001، حيث أصدر معايير حديثة لمواكبة المستجدات في بيئة الأعمال، وذلك في مجموعتين، كما يأتي:[20]

* معايير الصفات Les Ormes de qualification: وهي عبارة عن مجموعة(سلسلة الآلف) مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص المنشآت والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها؛

* معايير الأداء les Ormes de la performance: و هي عبارة عن مجموعة (سلسلة الآلفين) مكونة من سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة.

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات،

ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقييم و تحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:[21]

- وضع القيم والأهداف والإعلان عنها؛
- مراقبة تحقيق هذه الأهداف؛
- التأكد من المساءلة والمحاسبة؛
- المحافظة على القيم.

ج- إصدار دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي: ففي عام 2000، وضع معهد المدققين الداخليين "IIA" دليلا جديدا لأخلاقيات المهنة، وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية والتي تعبر عن الشروط المهنية والأخلاقية ذات العلاقة بالمهنة والممارسة العملية للتدقيق الداخلي واثنتي عشرة قاعدة سلوكية التي تصف السلوك

النموذجي المتوقع من المدققين الداخليين، قسمت وفقا للمبادئ الأربعة، وذلك استنادا إلى المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي وأهدافه[22]. أشار كل من Dana & Larrey إلى أن وجود دليل أخلاقيات (Code de déontologie) لمهنة التدقيق الداخلي يعد عاملاً أساسياً في دعم حوكمة الشركات، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في عملية الحوكمة مثل لجنة التدقيق، المدقق الخارجي ومجلس الإدارة، وكذلك تضيف قيمة لهؤلاء الذين يخضعون للحوكمة مثل الإدارة العليا والوحدات التنظيمية الموجودة في المنشأة، عن طريق التأكد من رسم الأهداف الإستراتيجية لهذه الوحدات بطريقة تحقق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة.[23] ويأتي وضع الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي لتعزيز الثقافة الأخلاقية في هذه المهنة حفاظا على استقلاليتها ومن ثم دعم عملية الحوكمة.

بناء على ما تقدم، يتضح أن هذه التطورات الجديدة لمهنة التدقيق الداخلي جاءت استجابة لظاهرة الحوكمة، وتفصح عن تعاظم دور التدقيق الداخلي في دعم وتحسين عملية الحوكمة.

ثالثا: مساهمة التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات في ضوء نظرية الوكالة

الكثير من النظريات يمكن استخدامها لفهم العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، ولعل أهمها - على الإطلاق- نظرية الوكالة (La théorie de l'agence) التي قدمها الباحثان Jensen & Meckling عام 1976. تصف نظرية الوكالة المنشأة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين مجموعات من أصحاب المصالح، هذا وتوصف علاقة الوكالة على أنها العقد الذي بموجبه شخص يدعى الوكيل يلزم شخصا يدعى العون للقيام بأعمال لحسابه، حيث تفترض هذه العلاقة أن يفوض الوكيل بعضا من سلطاته القرارية إلى العون وفي ظل هذه العلاقة إذا كان طرفي العقد سيعظمان مصلحتهما الخاصة فلنتوقع أن لا يسعى العون دائما لمصلحة الوكيل، الأمر الذي سينتج عنه حدوث نزاعات وصراعات حول المصالح والتي سيترتب عنها في الأخير تكاليف وكالة[24].

وفق هذه النظرية تظهر مشكلة بوجود علاقة تعاقدية بين المساهمين في رأس مال المنشأة من جهة، وبين المسيرين(الإدارة) الذين يديرونها من جهة أخرى، وذلك على مستويين:

– الأول: عدم تماثل المعلومات Asymétrie de l'information بين الطرفين؛

– الثاني: إتخاذ القرارات من قبل إدارة المنشأة في غياب المساهمين.

ومن بين الحلول لهذه المشكلة هو إدراج طرف ثالث وهو التدقيق الداخلي وذلك بتفويضه مهمة المراقبة وإعداد تقرير للمساهمين متعلق بنشاطات وقرارات المسيرين و يصف حالة أداء المنشأة. وبهذا يظهر التدقيق الداخلي كحل فعّال لمشكلة الوكالة حيث يسمح بتقليص السلوكيات غير الملائمة للإدارة، كما يعطي

مصداقية أكبر للقوائم المالية وللتقارير المتعلقة بالعمليات التي تم إعدادها من طرف الإدارة، هذه الأخيرة تستخدم، بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية، معلومات غير محاسبية (معلومات التسيير) وهي معلومات كاملة، تنتجها أنظمة المعلومات الأخرى غير المحاسبة، ولا يمكن للمساهمين التأكد من صحتها إلا عن طريق المدقق الداخلي من خلال تقريره الذي يقدمه للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
يمكن للمدقق الداخلي تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات حول المنشأة والمساهمة في توجيهها لتحقيق أهدافها من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والمساهمة في تحسينهما.

1- تقييم نظام الرقابة الداخلية: إدراكا منهم بأن الفضائح المالية التي حدثت قديما وحديثا جاءت نتيجة لعدم فعّالية نظم الرقابة الداخلية، فقد اتجه المشرّعون في الكثير من البلدان إلى إصدار قوانين*** تتضمن التزامات تتعلق بالرقابة الداخلية تقع على عاتق مجلس الإدارة أهمها تقديم تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة في المنشأة، وكذلك توزيع الصلاحيات لدى المسيرين الذين يتخذون القرارات على أساسها. وهذا كله يندرج في إطار توفير قدر كاف من الشفافية، حيث يحصل المساهمون على معلومات أكثر وبطريقة أفضل. ولتلبية هذه الالتزامات القانونية، يعد التدقيق الداخلي أفضل جهة تزود مجلس الإدارة بمعلومات حول مدى ملائمة وفعّالية نظام المراقبة الداخلية، من خلال تقييمه من النواحي التالية: مصداقية وتكامل المعلومات المالية والتشغيلية، حماية أصول المنشأة، احترام القوانين والقواعد الموضوعة، فعّالية وفاعلية عمليات المنشأة، وذلك في ضوء نتائج تقدير مخاطر الرقابة. يتم دراسة وتقييم نظام المراقبة الداخلية من خلال مهام التدقيق الداخلي والتي تتمثل-عموما- في:

- مهام التدقيق المالي: حيث يتأكد المدقق الداخلي من مصداقية المعلومات المالية وحماية أصول المنشأة، وذلك بالتأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية فعّالة.
- مهام تدقيق العمليات: حيث يتأكد المدقق الداخلي من احترام الإجراءات والسياسات الموضوعة ومن أداء المنشأة، وذلك بالقيام بفحص منظم لعملياتها من أجل تقدير الإنجازات وتحديد التطبيقات غير الاقتصادية وغير الفعّالة واقتراح الإجراءات التصحيحية والتحسينات اللازمة، والتأكد من تطبيقها ومتابعتها.
- مهام التدقيق الإستراتيجي: هنا يجب على المدقق الداخلي أن يحدد الأخطار المرتبطة بالأهداف وبالخيارات الإستراتيجية المحددة من طرف المنشأة وتقييم مدى توافقها واتساقها مع بعضها البعض.

2- تقييم فاعلية عملية إدارة المخاطر:

يرى الكثير من المختصين أن عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنشآت تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وأن هذا المفهوم يجب ألاّ ينظر إليه على أنه مفهوم سلبي (خطر) وإنما النظر إليه باتجاه إيجابي، أي أن الخطر يعد مفتاح قيادة

أنشطة المنظمة وأن حوكمة الشركات تعتبر إستجابة إستراتيجية من قبل المنشأة للخطر[25]. وتعرّف إدارة مخاطر المنشأة على أنها "عملية يقوم بها مجلس الإدارة، والإدارة وأفراد آخرون، وتطبق في تحضير إستراتيجية المنشأة وتصمم لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشأة وتدير المخاطر لتكون ضمن قابلية المخاطر للمعالجة وذلك لتوفير تأكيد معقول بإمكانية تحقق أهداف المنشأة"[26]. وبهذا يتبين أن إدارة المخاطر تعبر عن الإجراءات التي تتبعها المنشآت بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق أقصى قيمة مضافة لمجمل أنشطتها.

وقد فرضت التطورات الحديثة في مجال الحوكمة على كل من مجلس إدارة المنشأة والتدقيق الداخلي ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي دورا كبيرا لضمان تحقيق أهداف المنشأة وإستراتيجياتها، ويتطلب هذا الدور زيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف والإستراتيجيات وتبني الآليات الرقابية الفعّالة بتحديد الموضع الذي تتجاوز فيه المخاطر الحدود المسموح بها وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر في المنشآت. وعليه يجب على المدققين الداخليين أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد، لذلك هم يساهمون في تحسين أنظمة إدارة المخاطر من خلال خدمات التأكيد والاستشارة، كما ينص على ذلك المعيار رقم 2110.

لقد حدد المعهد البريطاني للمدققين الداخليين(IIA.UK) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر كما يلي:[27]

- العمل كمنسق و مرشد للمديرين والموظفين خلال عمليات إدارة المخاطر كجزء من التقييم الذاتي وذلك بقيادة النقاش في ورشات العمل دون التدخل المباشر بالعمليات؛
- العمل كجزء من فريق عمل لمساعدة الإدارة بالخبرات الفنية اللازمة؛
- العمل كمحلل للمخاطر والرقابة لتزويد المديرين بالمشورة والخبرة في مجال تحديد وتقييم المخاطر وتصميم أنظمة الرقابة والإستراتيجيات التي تحد من هذه المخاطر؛
- إتاحة المجال للمدققين الداخليين باستخدام أدوات وتقنيات الإدارة لتحليل المخاطر والرقابة؛
- العمل كمركز خبرة لإدارة المخاطر.

وهكذا، يتضح أن التدقيق الداخلي -بالمفهوم الحديث- يقوم بتزويد الإدارة ومجلس الإدارة بنتائج تقييم المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة الداخلية كافية لتقليل المخاطر، وذلك باعتبار مجلس الإدارة هو المسئول عن الإشراف على الإدارة في تصميم وتشغيل نظام إدارة المخاطر وتقع عليه المسؤولية الكاملة عن مراقبة المخاطر، فيما تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية عن تصميم وتشغيل نظام لإدارة المخاطر.

وخلاصة القول، فإن كل أشكال الرقابة التي يقوم بها المدقق الداخلي تهدف إلى التأكد من أن كل عمليات المنشأة متحكم فيها، وأنه يتم تسييرها بفعّالية وفي جو من الشفافية التامة، وكل ذلك يشكل دليلا على وجود تطبيق جيد للحوكمة، ويعكس الدور الجوهري للمدقق الداخلي في عملية حوكمة الشركات.

الخاتمة:

إن الهدف الأساسي من التطبيق الجيد لحوكمة الشركات هو خلق أقصى قيمة مضافة على المدى الطويل للمنشأة ، و للمساهمين ، ولكل الأطراف الأخرى ذات المصالح . وباعتباره أحد أركان نظام الحوكمة في المنشأة إلى جانب مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق ، يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمنشأة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات و التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر، غير أن المساهمة الفعّالة للتدقيق الداخلي في تطبيق وتحسين نظام حوكمة الشركات يتطلب توفر شرطين أساسيين هما:

- الاستقلالية: خاصة فيما يتعلق بإعداد مخطط التدقيق الذي يفترض أن يغطي مناطق الخطر الرئيسية، وعليه فإن ارتباط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق عامل مهم في نجاح مهام التدقيق في تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- المهنية (Professionnalisme) : ويعد مفتاح فعّالية التدقيق الداخلي، حيث ينبغي أن يستند إلى المعايير المهنية المتعارف عليها، وإلى دليل أخلاقيات المهنة، وأن يستعمل الطرق والأدوات الملائمة وفق منهجية صارمة.

وهو ما يفسر اعتناء المنشآت والحكومات والهيئات الرقابية والمهنية بتحديد الوضع الأمثل للتدقيق الداخلي داخل المنشأة وضبط العلاقات بينه وبين مختلف الأطراف داخل المنشأة وخارجها، و تحسين نوعية المدققين الداخليين ، وهو مايفتح بابا لإشكالية أخرى تستحق الدراسة.

الهوامش والمراجع

* اختلفت المصطلحات المستخدمة باللغة العربية والمقابلة لمصطلح Corporate governance ، منها الحكم الراشد، الإدارة الرشيدة، التحكم المؤسسي، الحاكمية، الحكم الجيد،... إلا أنها كلها تعبر على مفهوم واحد، وهو ما يؤكد غزارة اللغة العربية، غير أن المصطلح الأكثر إستخداما هو "حوكمة الشركات"، خاصة في ظل اعتماده من قبل بعض مجامع اللغة العربية مثل المجمّع المصري للّغة العربية.

1- إنعام زويلف وكريمة جوهر، "دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد رقم 01، جامعة 20أوت55.سكيكدة،2007، ص.232

02- G.Chareaux, « le gouvernement des entreprises », Ed.Economica, Paris, 1997, P.165.

** وهي منظمة تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي و التوسع في التجارة الدولية، تضم 29 دولة من أمريكا أوروبا، آسيا و أستراليا، أنظر موقع المنظمة على شبكة الأنترنت: www.ocde.org.

03- طاهر محسن الغالبي و صالح مهدي العامري، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال", دار وائل للنشر ،
ط 1، الأردن ،2005 ، ص.449.

04- K.H.S.Picket, «The essential handbook of internal auditing », Ed.John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.P.13.

05- للمزيد أنظر:

O.C.D.E, « Principles of corporate governance », Organization for Economic co-operation and Development publications service,1999, www.ocde.org

06- للمزيد أنظر:
لمياء بوعروج ونصيرة لبجيري، " إشكالية الحوكمة والقطاع البنكي"، الملتقى الوطني الرابع حول سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، جامعة.سكيكدة.الجزائر، يومي09 /10ديسمبر2007 ص.17

07- B.Richard & D.Miellet, « La dynamique de gouvernement d'entreprise », Ed. Organisation, Paris, 2003, P.6

08- الذنيبات عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية- نظرية وتطبيق"، ط1، مطبعة الجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان،2006 ،ص.78.

09- البشير محمد، "التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات"، المؤتمر العلمي الخامس حول التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، 25/24 سبتمبر2003.

10- إنعام زويلف وكريمة الجوهر، مرجع سبق ذكره.ص.239.

11 - B. Richard & D. Miellet, Op.cit, P.05.

12- K.H.S.Picket, op.cit, P.46.

13- H.Stolowy et Autres, « Audit financier et contrôle interne, l'apport de la loi Sarbanes-Oxley », *Revue française de gestion*, №.141, Novembre 2002, France, P.135.

14- T. SAADA, « Les comités d'audit en France : un an après le rapport Viénot », *Revue Finance, Contrôle, Stratégie*, Vol.1, n°3, septembre, p. 159-184, 1998.

15- عبد الله المنيف و عبد الرحمن الحميد،" مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها، دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية"، *مجلة الاقتصاد والإدارة*، المجلد رقم11، العدد رقم 01، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص.32.

16- سليمان محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري "، الدار الجامعية ، مصر، 2006، ص.186.

17- B. Richard & D. Miellet, Op.cit, P.06

18- Institute of internal auditors(IIA) ; definition of internal auditing , on side of IIA : www.theiia.org.

19- صفاء العاني و محمد العزاوي، "التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات و دوره في زيادة قيمة الشركة"، الملتقى الدولي حول إدارة منظمات الأعمال- التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة. الأردن، يومي 29/28 أفريل 2009، ص.04

20- Institut français de audit et contrôle interne (IFACI), « Normes Professionnelles de l'Audit Interne », 2007, sur le site web : www.ifaci.com.

21- خلف عبد الله الوردات،" التدقيق الداخلي- بين النظرية والتطبيق"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.43.

[1] - المرجع السابق، ص.110 .

23-H.Dana & R .Larny, «Internal Auditing and Organizational Governance", Research Opportunities in Internal Auditing, the Institute of Internal Auditors, 2003, www.theiia.org

24- R.Cobbaut, « Théorie financière », Ed.Economica, 4ème Edition, Paris,1997, P .336.

***من ذلك قانون Sarbans-oxly عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، و قانون الأمن المالي "La loi de la sécurité financière" عام 2006.

25- شاكر البلداوي وآخرون، "إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي"، الملتقى الدولي حول إدارة منظمات الأعمال- التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة. الأردن، يومي 29/28 أفريل 2009، ص.05

26- صبح داود يوسف، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2007، ص.172.

27- IIA.UK, « The role of internal auditor in risk management », www.iia.org.uk.